

محمد محمود مهدي*

إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري؟

” تحاول هذه الدراسة، استناداً إلى مقارنة وصفية تحليلية لتفسير الوضع القائم، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، أن تتناول مفهومي الترسخ الديمقراطي والترسيخ الديكتاتوري، وبيان أيهما الأقرب للتحقق في الدولة التركية، بعد تجربة امتدت لأكثر من ستين عامًا. فعلى الرغم من الإصلاحات التي أجراها حزب العدالة والتنمية، منذ توليه مقاليد الحكومة في ٢٠٠٢، لمحاصرة الذرائع الدستورية والقانونية التي تمنح العسكريين حق التدخل في الحياة السياسية، ومساحات الحريات التي أوجدها الحزب تدريجيًا في عهده، فإنّ تغييرات طرأت على المشهد التركي، وخاصة ما بين عاقي ٢٠١٣ و٢٠١٤، فقد تعالت أصوات تقول بأنّ تركيا، في سبيلها للترسيخ الديكتاتوري. وهذا ما جعل المرحلة الثالثة والأخيرة، من التحوّل الديمقراطي في تركيا، محلّ تقديرات شديدة التباين. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس، وهو: إلى أين تتجه تركيا: إلى الترسخ الديمقراطي أم إلى ترسيخ الديكتاتورية؟

* باحث مصري مهتم بقضايا التحول الديمقراطي وتجاربها.

تمهيد

عضدت بنيان عملية التحول إلى الديمقراطية إجرائيًا وقيميًا، علاوةً على أنّ التغيرات في توجهات القيادة المنتخبة أو ممارستها لا يمكن أن تقود إلى القول إنّ بلدًا ما يتجه إلى الترسخ للديكتاتورية، مادامت لا تمسّ جوهر الممارسة الديمقراطية ومعاييرها. بل إنّ الحالة التركية ربما تُمثّل خصوصية من ناحية تجارب الدول في الديمقراطية؛ فطالما انقلبت فيها الإرادة العسكرية على الحكومات المنتخبة، وذلك بحجة حماية العلمانية الأتاتوركية، الأمر الذي يتطلب زعيمًا وطنيًا قويًا يُجيد استخدام مخالب الديمقراطية للدفاع عنها، ويحظى في الوقت نفسه بشعبية حقيقية تعبّر عنها الصناديق الانتخابية، يستطيع بها مواجهة العسكريين وداعميهم، ومن ثمّة ترسيخ وتد الديمقراطية في الأراضي التركية.

”

الحالة التركية ربما تُمثّل خصوصية من ناحية تجارب الدول في الديمقراطية؛ فطالما انقلبت فيها الإرادة العسكرية على الحكومات المنتخبة، وذلك بحجة حماية العلمانية الأتاتوركية

”

وما بين هذه الرؤى المتناقضة، تحاول هذه الدراسة من خلال استنادها إلى مقارنة الوصف والتحليل، وذلك بتفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، تناول مفهومي الترسخ الديمقراطي والترسيخ للديكتاتورية، وبيان أيّهما الأقرب تطبيقًا في الدولة التركية بما تمثّله من تجربة ممتدة لأكثر من ستين عامًا.

وعلى الرغم من كمّ الإصلاحات التي أجراها حزب العدالة والتنمية منذ تولّيه مقاليد الحكومة في ٢٠٠٢ من تقليص للذرائع الدستورية والقانونية التي منحت العسكريين حقوقًا قانونية بالتدخل في الحياة السياسية، ومساحات الحريات التي أوجدها الحزب تدريجيًا في عهده، فإنّ تغيّرات طرأت على المشهد التركي بخاصة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، تعالت على أثرها أصوات تقول بأنّ تركيا في سبيلها للترسيخ للديكتاتورية. ومن هنا أضحت المرحلة الثالثة والأخيرة من التحوّل الديمقراطي في تركيا محلّ تقديرات شديدة التباين.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس، وهو: إلى أين تتّجه تركيا: إلى الترسخ الديمقراطي أم إلى ترسيخ الديكتاتورية؟

أثار وصول رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان في آب / أغسطس ٢٠١٤ إلى قصر الحكم "تشنقايا" في أنقرة، أول رئيس تركي منتخب عبر الاقتراع السري المباشر من الشعب، تخوفًا لدى البعض لا سيّما من المهتمين بالتحوّلات الديمقراطية في البلدان، من انحرافات في الطريق الديمقراطي نحو مسارات ربما تُرسخ أكثر للديكتاتورية؛ لأنّه قد يسعى هو وحزبه الممسك "بتلابيب" الحكومة منذ ٢٠٠٢ إلى تركيز السلطات وحصرها في أيديهم، وذلك من خلال إجراء تعديلات دستورية، أو إقرار دستور جديد يبدو أنّهم لا يملكون القدرة على إقراره في الوقت الراهن.

ويدعم هؤلاء تخوفاتهم بقولهم، إنّ الرجل تبنّى طوال فترة رئاسته حكومة العدالة والتنمية، نهج الرجل الواحد؛ فهو من يُهاجم معارضيه بقسوة، ويتخذ قرارات تسلطية (إغلاق مواقع التواصل الاجتماعي وفتحها نموذجًا)، وهو من أرسل الشرطة في ٢٨ أيار / مايو ٢٠١٣ لمهاجمة المتظاهرين ضد سياساته في حديقة "غيزي بارك" في إسطنبول.

وقد جاء تقرير صدر في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ عن منظمة "هيومن رايتس ووتش"، يفيد بأنّ تركيا تشهد تراجعًا مقلّمًا في مجال الحريات المدنية وحقوق الإنسان، متهمةً حكومة "العدالة والتنمية"، بأنّها عمدت إلى انتهاك القانون أثناء تعاملها مع المعارضة السياسية، وإخماد الأصوات المنتقدة، واستخدام العصا الغليظة تجاه معارضيه السياسيين، وكذلك تجاه الاحتجاجات في الشارع والانتقادات في الصحف^(١).

فضلاً عن قلق حكومات أوروبية من تزايد ملامح الاتجاه التدريجي نحو السلطوية؛ فعلى سبيل المثال، قالت أنجيلا ميركل في أيار / مايو ٢٠١٤ "إنّ برلين تشعر بالقلق من بعض التطورات في تركيا، مثل الإجراءات ضد المتظاهرين، والهجوم على مواقع التواصل الاجتماعي، وأوضاع المسيحيين"^(٢).

في المقابل، يرى آخرون انتفاء الاتجاه إلى الديكتاتورية في تركيا؛ وذلك نظرًا لما مرّت به هذه الدولة عبر عقود مضت من إصلاحات جوهرية

١ راجع تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" عن تراجع حقوق الإنسان في تركيا الصادر في ٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، على الرابط:

http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/turkey0914_ForUpload.pdf

٢ "زيارة إردوغان لألمانيا اليوم قد تنقل انقسامات تركيا إلى شوارع كولونيا"، الشرق الأوسط، ٢٣ أيار / مايو ٢٠١٤.

والثاني، هو الأوسع. ويُستخدم لوصف ثقافة المجتمع السائدة، والذي يعني أنه كلما تشبّع المجتمع في مختلف مناحي الحياة بالديمقراطية، ترسّخت بدورها نظامًا للحكم يصعب تجاوزه.

ويضع باحثو المجال الديمقراطي، مرحلة الترسّخ الديمقراطي Consolidation of Democracy، في المرتبة الثالثة من مراحل التحوّل نحو الديمقراطية؛ إذ أشار أستاذ العلوم السياسية صامويل هانتنغتون Huntington Samuel في كتابه: The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century، إلى أنّ عملية تحوّل النظام تمرّ بثلاث مراحل؛ تُعرف الأولى بمرحلة اعتلال النظام، أي تفكّك النظام القديم وانحلاله. وأطلق على المرحلة الثانية، التحوّل الديمقراطي، ورأى أنها تتضمن تغييرًا في البنى الأساسية والأساليب القديمة. أمّا المرحلة الثالثة والأخيرة، فأسامها بمرحلة الترسّخ أو الاستقرار الديمقراطي، وهي أن تصبح البنى التي تغيرت والأساليب التي تبدلت مُترسخة ومستقرة ومتماشية مع الوعي الجمعي العام للمجتمع^(٤).

الكلمات المفتاحية: الترسّخ، الديمقراطية، الديكتاتورية، تركيا، انقلاب عسكري، حقوق إنسان، حريات مدنية، فصل بين السلطات، ثقافة مجتمعية، المرحلة الثالثة للديمقراطية.

الإطار النظري والمفاهيمي

معنى الترسّخ

جاء في المعجم الوسيط، أنّ الرسوخ هو ثبوت الشيء، أي تثبيت الأمر في موضعه والتمكّن فيه، والفعل منه رَسَخَ يُرْسِخُ رُسُوخًا فهو راسخ، والمفعول منه مَرَسُوخ. ويقال مثلًا: رسخ الجبل، إيمانه راسخ، له قدم راسخة في العلم، وأيضًا تتضح في قوله تعالى "وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ"^(٣).

وقد تعددت المفردات المرادفة للترسيخ؛ فهناك من يقول بالنضوج، وآخرون يرون في التماسك التعبير الأدق لحالة الترسّخ، الذي يعني ترابط أجزاء الأشياء بعضها البعض، أي قويت واشتدّت ومسك بعضها بعضًا، وأيضًا هناك من يقول بالاستقرار، أي الثبوت والسكون وديمومة الحال، ويقال أيضًا التعزيز، بمعنى الدعم والتكثيف.

ومن بين هذه المعاني تبقى مفردة الترسّخ هي الأكثر شمولًا والأدقّ تعبيرًا؛ وذلك لما فيها من تمكّن وتحديد ووضوح للمعنى، فالنضوج والخبرة هما نتيجة حتمية للترسيخ، أمّا التماسك فهو وصف للحالة الحاصلة بأنّها مترابطة الأجزاء، في حين يوحي الاستقرار دومًا بالسكون، على الرغم من أنّ المفاهيم قيد الدراسة بطبيعتها متجددة، كما أنّ مصطلح التعزيز قد ينصرف إلى وصف العوامل المساندة والداعمة وليس إلى وصف مرحلي أو إجرائي للديمقراطية أو الديكتاتورية.

الترسيخ الديمقراطي

تأتي الديمقراطية في اللغة العربية مصدرًا صناعيًا، لأنها كلمة يونانية الأصل مشتقة من الكلمتين demos بمعنى الشعب وcratia أي حكم. وبهذا فالديمقراطية Demoacratia تعني حكم الشعب أو حكم الشعب لنفسه.

وللديمقراطية معنيان؛ الأوّل ضيّق، بوصفها شكلًا من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة. وتنقسم إلى ديمقراطية مباشرة وأخرى غير مباشرة أو نيابية، أي من خلال ممثلين منتخبين.

عرّف عالم الاجتماع السياسي خوان لينز، الترسّخ الديمقراطي، بأنّه حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أيّ قوى أو منظمات المجتمع، بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة

كما عرّف عالم الاجتماع السياسي خوان لينز، الترسّخ الديمقراطي، بأنّه حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أيّ قوى أو منظمات المجتمع، بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، قائلاً بوجود النظر إلى الديمقراطية بوصفها اللعبة الوحيدة في المدينة^(٥).

4 Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman & London: University of Oklahoma press , 1991).

٥ أميرة إبراهيم حسن، التحوّل الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢-١٩٩٨)، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٣٠.

٣ قرآن كريم، سورة آل عمران، الآية (٧).

الترسيخ الديكتاتوري

الديكتاتورية، هي مصطلح يمكن أن يوصف به نظام الحكم الذي تتركز فيه السلطة بيد حاكم فرد، يتولى السلطة عن طريق الوراثة، أو بطريق القوة، أو يتولاها بطريق ديمقراطي يفرض فيما بعد إلى تركيز السلطة بيده، ومن ثمّ يمارسها بحسب مشيئته، ويهيمن بسطوته على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويُملي إرادته على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من دون أن يكون هناك مراقبة حقيقية على أداء نظامه أو معارضة سياسية في المجتمع^(١٠).

وللديكتاتورية العديد من المرادفات الدالة على ممارستها، مثل: الاستبداد، والشمولية، والسلطوية، والفاشية، والملكية في بعض صورها. وغالبًا ما تُستخدم هذه المتزادات عناصر لتحليل الديكتاتورية، وذلك على النحو التالي:

- الاستبداد: الاستئثار المطلق بالسلطة والتشبث العنيف بالحكم؛ أي سلب الحكم الصالح من أهله وأصحابه الحقيقيين، وهو يكون عادةً مترافقًا مع تجاوز شبه كَلِّي للقانون والنظام القائم المنظم لعمل الدولة والمجتمع ككل^(١١).
- الشمولية: تعني أن يحتكر النظام السلطة احتكارًا مطلقًا، ويحوو مؤسسات المجتمع المدني، ولا يترك لأيّ جماعة أو تنظيم مجالًا لاتخاذ أيّ مبادرة. وكان المجتمع السوفييتي في إمبراطورية الاتحاد السوفييتي السابق، هو النموذج الأبرز للنظام الشمولي.
- السلطوية: احتكار للنظام السياسي إلى حدٍ كبير، ولكنه قد يترك مساحاتٍ محدودة في المجال العام لبعض المبادرات الخاصة^(١٢).
- الفاشية: حركة من حركات اليمين المتطرف والراديكالي؛ فهي مجموعة من الأيديولوجيات والممارسات التي تسعى لوضع الأمة المعرفة من النواحي البيولوجية أو الثقافية أو التاريخية الخالصة أو جميعها فوق جميع مصادر الولاء الأخرى؛ فهي شكل من السلطوية (حكم الفرد) التي تحارب الديمقراطية، وقد تمثّلت في تجارب لحركات سياسية قومية أو وطنية^(١٣).

بينما أعطى أندرياس تشدلير Andreas Schedler مفهومًا أكثر تفصيلًا واتساعًا للترسيخ الديمقراطي؛ إذ ربط تحقيقه، بانتشار القيم الديمقراطية، والسيطرة المدنية على العسكريين، وتدشين الأحزاب السياسية، وانتشار جماعات المصالح، واستقرار النظم والقواعد الانتخابية، ودورية الانتخابات، ولا مركزية سلطة الدولة، والإصلاح القضائي، وتقليل معدلات الفقر، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي^(١٤).

واستخدم غيرمو أودونيل Guillermo O'Donnell مفهوم الانتقال الثاني Second Transition للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية. وهو بحسب رأيه، يُشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيًا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ^(١٥). ورأى أودونيل أيضًا أنّ مفهوم ترسيخ الديمقراطية يتطلب وجود حدٍ أدنى من الشروط الإجرائية للديمقراطية، وهي: "الافتراع السري، وكفالة حق المواطنين في الانتخاب، وإجراء انتخابات حرة نزيهة ودورية، وحرية التجمع والتعبير، ومساءلة السلطة التنفيذية"^(١٦).

وفيما يبدو، أنّ هناك أمرين يمكن من خلالهما الوصول إلى الترسخ الديمقراطي؛ الأول يتعلق بتحقيق سيادة الشعب، وذلك عن طريق انتخابات تجري على فترات محددة. في حين يتعلق الأمر الثاني بمنظومة القيم التي يشتمل عليها النظام الديمقراطي السائد، مثل حقوق الإنسان، ودولة القانون، واستقلال القضاء، وفصل السلطات، إلخ... وهذه القيم هي جوهر العملية الديمقراطية^(١٧).

ويشترط لترسيخ الديمقراطية تحقيق الأمرين سويةً؛ لأنه مع حضور الأول وغياب الثاني تتولد الديمقراطية الشكلية التي تعجّ بالممارسات الديكتاتورية، ووجود الأمر الثاني (القيم) مع غياب الأول، ربما يقود إلى ما يُسمى الاستبداد.

وعلى الرغم من غياب تعريف جامع للترسيخ أو الرسوخ الديمقراطي، فإنّه يمكن القول وفقًا لمضامين أغلب التعريفات التي سبق ذكرها، إنّ الترسخ الديمقراطي هو "مرحلة ختامية أو محطة أخيرة ونهائية من التحوّل الديمقراطي قد يطول أمر الوصول إليها، ولها قواعد إجرائية دالة على ممارستها، ويشتترط لتحقيقها وترسيخها في البلدان، تعميقها مؤسساتيًا ونخبويًا وشعبيًا".

٦ صدفة محمد محمود، "مفهوم التحوّل الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به"، أكاديمية، أغسطس ٢٠١٣، ص ١٢.

٧ حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٢/١٤.

٨ محمد محمود.

٩ ناظم تورال وآخرون، التحوّل الديمقراطي في تركيا، ط١ (القاهرة: المحرسة للدراسات والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٢)، ص ٥٩.

١٠ سامي هابيل، "مفهوم الديكتاتورية"، الموسوعة العربية، المجلد السادس.

١١ نبيل علي صالح، "الاستبداد: مقاربة في المعنى والمبنى"، منبر الحرية، ٢٠١١/١٠/٢٠.

١٢ السيد يسين، "نهاية السلطوية وبداية الديمقراطية الشعبية"، الأهرام اليومي، ٢٠١١/٢/١٠.

١٣ كيفن باسمر، الفاشية: مقدمة قصيرة جدًا، رحاب صلاح الدين (مترجم)، ضياء وراد(مراجعة)، ط١ (القاهرة: مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤)، ص ٢٧.

بأنه كما تترسخ الديمقراطية في البلدان ممارسةً يرتضيها المجتمع بجميع مكوناته، سواء بشقيها المباشر أو غير المباشر، وذلك بشيوع احترام حقوق الإنسان، واستقلال القضاء، واحترام حرية التعبير، واحترام حرية الصحافة، واحترام حرية الاعتقاد، واحترام العملية الانتخابية والتعددية، واستقلالية مؤسسات الدولة، وثقافة مجتمعية بأن الديمقراطية هي الوسيلة المثلى لنظام الحكم القائم، يمكن أيضًا أن تترسخ الديمقراطية في المجتمعات؛ وذلك بشيوع انتهاكات حقوق الإنسان، وانحيازية القضاء، وتكثيف الأفواه، وشيوع صحافة الاتجاه الواحد، وتزييف إرادة الناخبين، والفساد المؤسسي، وثقافة مجتمعية بأن النظام الديكتاتوري القائم هو الوسيلة المثلى للحفاظ على كيان الدولة ومنحه القدرة على مجابهة الأعداء المتربصين بالوطن.

خلاصة القول إن الترخيس الديكتاتوري بوصفه مفهومًا ليس له تعريف محدد، ولكنه في الغالب يعبر عن حالة من الاستمرارية والاستقرار لنظام حكم ديكتاتوري، ويتولد عن هذه الاستمرارية خلق رضا شعبي جزئي وقبول نخوي ومؤسسي بذلك النمط في الحكم. وعليه، فإن الديكتاتورية يمكن أن تتعمق في البلدان التي يعتقد مواطنوها بأنها الوسيلة الأنسب لتسيير الحياة العامة والحفاظ على كيان الدولة.

معايير اتجاه البلدان نحو الديمقراطية

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والسنوات الأولى من الألفية الثالثة، تطورت مناهج ومقاربات لقياس الديمقراطية وترسيخها في البلدان؛ وذلك عبر سلة من المؤشرات، يرجع فضل تأصيلها والمواظبة على إعمالها إلى مراكز بحثية وبيوت خبرة، ومنظمات غير حكومية مهتمة بقضية الديمقراطية والإشكاليات المرتبطة بها والمتفرعة منها^(١٦).

ومن هذه المقاييس، على سبيل المثال تقرير "الحرية في العالم" لمؤسسة "فريدم هاوس" Freedom House، وتقرير "المعهد الدولي للمساعدة في الديمقراطية والانتخابات" (IDEA) في ستوكهولم، والذي يدعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم، ومقياس "بوليتي 4" Polity IV الذي يبحث في خصائص مؤسسات الحكم، و"مؤشر

الملكية: تعبر عن نظامين؛ إما ملكية مطلقة، وإما دستورية. وتعدّ الأولى الأقرب إلى المفهوم الديكتاتوري.

ويتبين من مجمل المترادفات السابقة مدى التشابه في المضمون؛ فجميعها تعبر عن ممارسة ديكتاتورية من جانب النظام السياسي القائم. وقد تقود المترادفات السابقة أيضًا إلى إمكانية القول بأن الديكتاتورية مفهوم يتطور إجرائيًا مع تطور الزمن، وبذلك يمكن تقسيمها بحسب مراحل تطورها تقسيمًا ينحدر من القديم إلى الحديث فالمعاصر؛ فالديكتاتورية القديمة مثلًا، كان يغلب عليها النزعة الإلهية في الحكم أو ما يُعرف بنظرية الحق الإلهي في الحكم؛ إذ يرى الحاكم نفسه مبعوث العناية الإلهية في الأرض، ويعدّ جيمس الأول ملك إنجلترا وابنه تشارلز الأول أشهر من استمدوا شرعيتهم من خلال هذا المفهوم.

في حين تجيء الديكتاتورية الحديثة لتعبر عن أنظمة سياسية ظهرت في القرن العشرين؛ مثل ديكتاتورية أدولف هتلر في ألمانيا (١٨٨٩ - ١٩٤٥)، وديكتاتورية بينيتو موسوليني في إيطاليا (١٨٨٣ - ١٩٤٥)، وديكتاتورية جوزيف ستالين (١٨٧٩ - ١٩٥٣) في الاتحاد السوفييتي.

وأخيرًا الديكتاتورية المعاصرة، والتي تقع ما بين الديمقراطية والديكتاتورية فلا يمكن تصنيفها على أنها ديمقراطية، وكذلك لا يمكن القول بأنها ديكتاتورية، وبذلك فهي حالة هجين؛ فمن حيث الشكل هي أقرب إلى الديمقراطية، ومن حيث المضمون هي أقرب إلى الديكتاتورية.

وهذه المرحلة المعاصرة للديكتاتورية أظهرها مقياس بوليتي 4 (Polity IV)^(١٧) الذي صنّف نظم الحكم التي تنتهجها الدول إلى تصنيفات متدرجة، بأنها أشبه بالديمقراطية التسلطية التي تنتشر الآن في كثير من دول العالم وتُعرف بـ anocracy closed^(١٨).

والسؤال هنا، هل تترسخ الديمقراطية في البلدان نظامًا للحكم، كما تترسخ الديمقراطية؟

حقيقة، ليس هناك ما يُفيد نظريًا بالترسيخ الديكتاتوري. ولكن واقعيًا، يتجلى الترخيس الديكتاتوري بأشكاله المتعددة في العديد من بلدان العالم (كوريا الشمالية نموذجًا)، مما يأخذنا إلى القول

١٤ مشروع بحثي تأسس في جامعة ميريلاند (Ted Robert Gurr)، وذلك لأجل تقديم معلومات كمية عن الخصائص المختلفة للنظم الديمقراطية والنظم التسلطية في دول العالم المختلفة.

١٥ مصطلح سياسي يعني أنظمة الحكم "المهجنة" أو الأنوقراطية، والتي تقع في المنتصف بين الأوتوقراطية والديمقراطية.

١٦ إمام محمد مالي، "هل الديمقراطية قابلة للقياس؟"، العربية نت (نقلًا عن "أوان الكويتية")، ٢٠١٢/٢/٢٣. انظر:

http://www.alarabiya.net/views/2010/02/23/101182.html

قد تستقيم الديمقراطية في البلاد وتترسخ إلى حدٍ كبير، ومع غيابها أو نقصانها أو إصابة أحد عناصرها الجزئية بخللٍ ما تنحرف عن مسارها، وتقرب من الديكتاتورية بأشكالها المتنوعة.

وفي ما يلي مبادئ عامة لقياس الديمقراطية في البلدان:

معيار الحقوق السياسية: الحقوق السياسية هي التي تثبت للفرد بوصفه مواطنًا في دولة معيّنة، وتخوّل له المساهمة في حكم الدولة، كحق الترشيح للمجالس المنتخبة، وحق التصويت في الانتخابات العامة^(١٨)، وبذلك فهي التي يستطيع بواسطتها الأفراد مباشرة إدارة شؤون المجتمع أو المشاركة فيها، مثل: حق الانتخاب دون تزييف الإرادة، وحق الترشيح، وحق توكّي الوظائف العامة.

معيار الحريات المدنية: تشمل حرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع، والمعتقد، والتعبير، إضافةً إلى الحق في محاكمة عادلة وفقاً للأصول القانونية، والحق في الخصوصية والتعويض، والاحتجاج السلمي.

معيار الفصل الموضوعي بين السلطات: يعني توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها، بحيث يتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية تتمثل في وظيفة وضع القوانين، وسلطة تنفيذية تتمثل في مهمة تنفيذ القوانين، وسلطة قضائية تتمثل في مهمة الفصل في النزاعات والخصومات.

معيار السيطرة المدنية على العسكريين: وذلك بأن تتحكم القيادة المدنية في البلاد في الجيش بوصفها صانع القرار الإستراتيجي في الدولة، لتصبح المؤسسة العسكرية شأنها كباقي مؤسسات الدولة، وتتخلص مهمتها في الحماية وليس الحكم أو الوصاية.

معيار الثقافة الديمقراطية المجتمعية: تتولد كما يقول خوان لينز عندما تؤمن أغلبية كبيرة من المواطنين بأنّ الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية هي الوسيلة المثلى، لتسيير الحياة العامة.

وبناءً على ذلك، فإنّ الحكم على جدية التحول الديمقراطي وصولاً إلى ترسيخ الديمقراطية من عدمه، يجيء عبر تحقيق المبادئ أو المعايير أعلاه، مصحوبة بتوافر العديد من الجزئيات والتفاصيل المرتبطة بها؛ فقد توجد هذه المعايير ورقياً، ولكن في حقيقة الأمر قد تعبّر تفصيلاتها عن انحرافات في المسار؛ كأن يكون هناك انتخابات ولكنها مزيفة، أو يكون هناك فصل بين السلطات ولكنه شكلي أكثر منه واقعي، أو يكون للعسكريين دور في الحياة السياسية من وراء ستار.

الديمقراطية " Democracy Index التابع لوحدة استطلاعات مجلة الإيكونوميست البريطانية.

أضف إلى ذلك "مؤشر الديمقراطية التابع لوحدة الاستخبارات الاقتصادية" الذي أدرج تركيا عام ٢٠١١ في المركز الثامن والثمانين من بين ١٦٧ دولة، و"المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي" الذي صنّف تركيا عام ٢٠١١ في المركز المئة والإثنين والعشرين من بين ١٣٥ دولة، علاوةً على بعض اجتهادات القياس للعديد من المراكز البحثية حول العالم.

”

أدرج "مؤشر الديمقراطية التابع لوحدة الاستخبارات الاقتصادية" تركيا عام ٢٠١١ في المركز الثامن والثمانين من بين ١٦٧ دولة، وأدرج "المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي" تركيا عام ٢٠١١ في المركز المئة والإثنين والعشرين من بين ١٣٥ دولة

“

ومع تعدد المؤسسات المعيّنة بقياس الديمقراطية في البلدان شمالاً وجنوباً، تعددت أيضاً المؤشرات الدالة على الممارسة الديمقراطية؛ فتقرير مؤشر الديمقراطية يصنّف البلدان على أساس سلمٍ رقمي واحد، مع الفصل بين البلدان الديمقراطية وغير الديمقراطية، ومقياس "بوليتي ٤" الذي على الرغم من موضوعيته بين الأكاديميين، فإنّه قد لا يُحيط بأشكال القمع الأكثر تعقيداً^(١٧)، وعليه، فهو قد يراعي في قياسه إجراءات الديمقراطية أكثر من قيمها.

وفيما يبدو أنّ لكلّ مقياس من هذه المقاييس، مؤشرات الدالة على تحقيق الديمقراطية واستقرارها وترسيخها في البلدان، وذلك دون تعارض المؤشرات مع بعضها البعض، ولكن قد يتفرد مؤشرٌ ما بجزئية من الديمقراطية دون الأخرى يجري على أساسها عملية القياس.

بيد أنّه، من خلال مقاييس الديمقراطية السابقة الذكر، يمكن حصر حزمة من المبادئ أو المعايير العامة للديمقراطية التي في حال توافرها

17 Jon Custer, Measuring Democracy, *CIPE Development blog*, 22 August, 2012, at:

<http://www.cipe.org/blog/2012/08/22/measuring-democracy/#>.

Ve1HFU14Scw

العام السري المباشر، وتكون طريقة الفرز مفتوحة؛ وذلك بنهج يتفق مع المبادئ الدستورية، كما أرجع القانون عملية اختيار النواب في المجلس بالانتخابات البرلمانية إلى الوراثة ٩٠ يومًا، بحيث يجيء اليوم الأول من فترة الـ ٩٠ يومًا، ليكون أول يوم للانتخابات البرلمانية، وبالنسبة إلى مدة الانتخابات فهي تنتهي حال إعلان المجلس الأعلى للانتخابات (المفوضية العليا للانتخابات)^(٢٠) نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية.

وقد تشابه الدول في إقرار حقوق المواطنين السياسية بوثائقها الدستورية، ولكنها تختلف كثيرًا عند الممارسة الواقعية لهذه الحقوق؛ فهناك أنظمة دول تحترم اختيارات مواطنيها السياسية، وأخرى تحاول جاهدة أن تُزيّف إرادة مواطنيها.

وبالنظر إلى تركيا، فإنّ اللافت للنظر في منظومتها الدستورية والقانونية المتعلقة بالحقوق السياسية ليس الإقرار النصّي على وجودها، فأغلب دول العالم يُقرّ قوانين الحقوق السياسية، وإنّما اللافت حقًا، هو مجيئها عقب انقلاب عسكري، وعلى الرغم من ذلك، عدم عبث السلطة بالإجراءات الانتخابية أو التلاعب بمسارها أو إفرازات صناديقها. وقد يدعم تتبع الانتخابات النيابية في تركيا هذه الفرضية المتعلقة بعدم عبث السلطة بالإجراءات الانتخابية؛ وذلك على النحو التالي:

في انتخابات أيار / مايو ١٩٥٠ حقّق الحزب الديمقراطي انتصارًا ساحقًا على حزب الشعب الجمهوري الذي انفرد بالسلطة لعقود، وذلك بحصوله على ٤١٦ مقعدًا من مجموع ٤٨٧ مقعدًا في البرلمان، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على ٦٩ مقعدًا، والمقعدان الآخران واحد لحزب الأمة والآخر مستقل^(٢١). وتصبّ هذه الانتخابات بنتائجها في حقيقة عدم العبث بالإرادة الانتخابية وإفرازات الصناديق أو حتى توجيه الصناديق بحسب رغبات السلطة الحاكمة.

عقب الانقلاب على عدنان مندريس عام ١٩٦١، تمّ إجراء الانتخابات التشريعية، ولم تمنح فيها إرادة الناخبين حزب الشعب الجمهوري الأغلبية كما كان متوقعًا (١٧٣ مقعدًا)، بل اشركت معه حزب العدالة (١٥٨ مقعدًا) الذي يعدّ امتدادًا للحزب الديمقراطي، ووزعت باقي المقاعد على حزبيّ الأمة وتركيا الجديدة.

خلال فترة السبعينيات وعلى الرغم من وقوع انقلاب المذكورة، استمرت الأداة الانتخابية في العمل وفي تنويع إفرازاتها، فقد شهد البرلمان التركي في انتخابات تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ دخول ثمانية أحزاب؛ وذلك بعدد مقاعد متفاوت من حزب إلى آخر بخلاف المستقلين.

٢٠ انظر موقع مجلس الأمة التركي الكبير على شبكة الإنترنت، على الرابط:

<http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yl/icerik/14>

الدولة التركية ومدى تطبيقها معايير الديمقراطية

بالنظر إلى تركيا - الدولة النموذج - يبدو أنّها خاضت تجربة التحوّل الديمقراطي منذ عشرات السنين، بدأت بممارستها التعددية السياسية التي استمرت على الرغم ممّا مرت به من عثرات في الطريق (أكثر من انقلاب عسكري)^(١٩)، ومع بداية الألفية الجديدة، شهدت تطورًا ملحوظًا نحو باقي المعايير الديمقراطية. وبعيدًا عن كون القوة الدافعة لذلك التطور خارجية أكثر منها داخلية، فالثابت هو وقوع حزمة متنوعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية والقانونية، منحت المسار الديمقراطي جرعات تنشيطية ربما تصل بتركيا إلى الترسخ الديمقراطي. وفي ما يلي معايير الترسخ الديمقراطي، ومدى تطبيق الجمهورية التركية لها.

معايير الحقوق السياسية

في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، أقرّت وثيقة الدستور التركي نصّوصًا مبينة الحقوق السياسية للمواطنين الأتراك؛ فالمادة (٦٧) التي عدّلت في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠١، أعطت المواطن التركي طبقًا للشروط المحددة في القانون، الحق في التصويت والانتخاب، وكذلك الحق في المشاركة السياسية بصفته المستقلة أو في إطار حزب سياسي.

وكذلك المادة (٧٥) التي عدّلت في ٢٣ تموز / يوليو ١٩٩٥، حددت عدد أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى بـ ٥٥٠ نائبًا ينتخبون بواسطة الاقتراع العام السري المباشر من الشعب، كما منحت المادة (٧٦) التي عدّلت في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦، أحقية كلّ تركي تجاوز عمره ٢٥ عامًا بأن يصبح نائبًا في الجمعية الوطنية (البرلمان).

ووفقًا للقانون رقم (٢٨٣٩) الخاص بالانتخابات، والصادر في ١٣/٦/١٩٨٣، تجري الانتخابات النيابية التركية في شكل التصويت

١٩ في عام ١٩٦٠ قاد رئيس الأركان جمال كورسل، أول انقلاب عسكري على الحكومة المنتخبة آنذاك، ومن ثمّ توالى تدخلات العسكريين في السياسة فحصل انقلاب (المذكورة) عام ١٩٧١. وهو مذكرة قدّمها رئيس الأركان ممدوح تاجمك في ظل أوضاع داخلية مضطربة، إلى رئيس الوزراء، وتعدّ هذه الوثيقة بمنزلة إملاءات تصل إلى حدّ إنذارٍ أخير من القوات المسلحة، وفي عام ١٩٨٠ وقع انقلاب عسكري بقيادة كنعان إيفرين الذي جاء بدستور مقوّض للقيم الديمقراطية ومُرسخ الوجود العسكري في الحياة السياسية. وفي شباط / فبراير ١٩٩٧، وقع ما سُمي بانقلاب (ما بعد الحداثة)، ضد حكومة نجم الدين أربكان، هو مهندس وسياسي تركي، تولى رئاسة حزب الرفاه ذي التوجهات الإسلامية، كما تولى رئاسة وزراء تركيا في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧، وذلك بإجباره هو وحكومته على الاستقالة، واللافت في انقلاب المذكورة، أنّه لم يكن انقلابًا عسكريًا خالصًا، وإنّما جاء بمبادرة من "التوسيد"، وهي المؤسسة الاقتصادية السياسية التي تتجمع فيها خيوط مراكز القوى التركية بما فيها العسكرية والاقتصادية والإعلامية.

بخاصة (حزب الشعب الجمهوري) العدالة والتنمية الحاكم بتزوير الانتخابات، فإن اللجنة الانتخابية رفضت الطعون المقدمة في ذلك.

من خلال ما سبق، يبدو أن التعددية السياسية عتيقة المنشأ والممارسة في الدولة التركية، وذلك دون المساس بمسارها لا سيما من حيث آليات تنفيذها، أو العبث بإفرازاتها، علاوة على أن التتبع ذاته يمكن أن يقودنا إلى تأكيد فرضية أن الانقلابات العسكرية الأتراك لم تكن لأجل الحكم أو السلطة، وإنما لأسباب تتعلق في كثير منها بالمحافظة على العلمانية الأتاتوركية أو المحافظة على حقهم في الوصاية على الدولة؛ إذ كان من الممكن بعد أي من الانقلابات العسكرية التي حدثت أن يجري العبث بالمسار التعددي، وذلك إما بالإلغاء النهائي لقوالب التعددية أو إقرارها في إطار شكلي باتباع إجراءات التدخل بتزييف إرادة الناخبين والعبث بالصاديق لتصب في اتجاه السلطة القائمة، مثل غالبية النظم الشكلية في العالم الثالث، ولكن لم يتم أي من هذه الفرضيات، ومن ثم فإن بقاء ممارسة الإجراء الديمقراطي عبر عشرات السنين دون المساس بإفرازاته، يعضد خيارات الترسخ الديمقراطي في تركيا.

معيار الحريات المدنية

انعكست التقلبات السياسية الحادة التي عاشتها الدولة التركية منذ ستينيات القرن الماضي على قضايا الحريات المدنية، وذلك بدرجات متفاوتة ما بين الضيق والانتساع الحذر؛ فعقب كل انقلاب عسكري كانت الحريات المدنية تضيق كثيرا، إلى أن تبدأ الحياة في سريانها بالتخفيف التدريجي من القيود المكبلة للحريات مع توالي حكومات ما بعد الانقلابات مهامها. فقد انحصرت الحريات المدنية بصورة ملحوظة مع وقوع انقلاب ١٩٦٠، وذلك إلى أن أقر دستور ٩ حزيران / يونيو عام ١٩٦١ بعض الحقوق المتعلقة بالحريات، وتقيدت الحريات كثيرا بحدوث انقلاب أيلول / سبتمبر ١٩٨٠؛ إذ جرى إعلان الأحكام العرفية، وتعليق العمل بالدستور.

وما إن بدأ تفعيل دستور ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، وتولي الحكومات مهامها، ظن الكثيرون أن تخفيفا ربما يطرأ على مجالات الحريات المدنية، وذلك وفقا للعادة الموروثة في تركيا بعد كل انقلاب. إلا أن الدستور ذاته جاء مفخحا بالعديد من المواد المقيدة للحريات، وعلى الرغم من التعديلات التي جرت عليه في أعوام ١٩٨٧، و١٩٩٣، و١٩٩٥، فإنها لم تحقق المأمول في مجال الحريات؛ إذ بقيت القوانين كما هي، والأغرب أن هذه القوانين دعمتها بعض الأحزاب التي توالى على رئاسة الحكومة حينها، ربما لأنها كانت بالنسبة إليها بمنزلة الأداة

إن الحياة الحزبية لم تتعطل في البلاد سوى فترات قليلة أبرزها ما أعقب انقلاب ١٩٨٠؛ إذ توقّف عمل الأحزاب إلى حين إقرار دستور ١٩٨٢. وبعد إقراره، أجريت الانتخابات بمشاركة ثلاثة أحزاب فقط، فاز فيها حزب الوطن الأم بزعامة تورجت أوزال بـ ٢١١ مقعدا نيابيا. واللافت في هذه الانتخابات هو مخالفة الناخبين توصيات كنعان إيفرين قائد انقلاب ١٩٨٠ واختار حزب الوطن الأم، مما يدل على أن اختيارات الناخبين لم يمسه العسكريون أو تتأثر بتوصياتهم.

في ١٩٨٩ انتخب البرلمان التركي تورجت أوزال رئيسا للجمهورية التركية. ويعدّ أوزال أول مدني يتولى رئاسة الجمهورية؛ إذ كان الرؤساء السابقون ذوي جذور عسكرية.

في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، فاز حزب الرفاه الإسلامي بزعامة أربكان بحصوله على ١٥٨ مقعدا، وحزب الطريق القويم على ١٣٥ مقعدا، وحزب الوطن الأم على ١٣٢ مقعدا، وحزب الشعب الجمهوري على ٤٩ مقعدا، وحزب اليسار الديمقراطي على ٧٦ مقعدا.

أعقاب انقلاب ١٩٩٧ على حكومة أربكان، لم تتوقف التعددية السياسية في البلاد وأجريت انتخابات ١٩٩٩، والتي أفرزت تقدّم أحزاب اليسار الديمقراطي والحركة القومية وتراجعا ملحوظا لأحزاب الوطن الأم والطريق الصحيح.

في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢، سعد حزب العدالة والتنمية بـ ٣٦٣ مقعدا في البرلمان، يليه حزب الشعب الجمهوري بـ ١٧٨ مقعدا، ومن ثم توالى الانتخابات واستمر حزب العدالة والتنمية متصدرا الأغلبية في البرلمان إلى الانتخابات الأخيرة ٢٠١٤.

”

على الرغم من اتهامات التزوير التي شابت الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٩ والانتخابات الأخيرة ٢٠١٤، إذ اتهمت أحزاب المعارضة بخاصة (حزب الشعب الجمهوري) العدالة والتنمية الحاكم بتزوير الانتخابات، فإن اللجنة الانتخابية رفضت الطعون المقدمة في ذلك

“

على الرغم من اتهامات التزوير التي شابت الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٩ والانتخابات الأخيرة ٢٠١٤، إذ اتهمت أحزاب المعارضة

ووسّعت الحكومة ذاتها حرية التجمعات؛ إذ أعطت تفسيرات أكثر اتساعاً للمادة (٣٤) المتعلقة بالحق في حرية التجمّع السلمي، وذلك بنصّها على: "لكل شخص الحق في عقد اجتماعات سلمية غير مسلحة ومسيرات تظاهر دون إشعار مسبق"، علاوة على تعديل المادة (٩٠) التي أدخلت حيز التنفيذ في أيار / مايو عام ٢٠٠٤، وذلك بإضافة فقرة أعلنت من شأن الاتفاقيات الدولية لتجعلها فوق القوانين المحلية؛ ونصّت الفقرة على ما يلي: "في حال وجود تعارض بين الاتفاقيات الدولية في مجال الحقوق والحريات الأساسية التي تطبّق على النحو الواجب وبين القوانين المحلية نتيجة للاختلافات في الأحكام المتعلقة بالمسألة نفسها تسري أحكام الاتفاقيات الدولية". كما أصدرت الحكومة عدة قوانين تصبّ في اتجاه توسيع الحريات؛ وذلك على النحو التالي:

- حق الفرد في الحصول على المعلومات.
- السماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله.
- عدم محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية إلا أثناء الحرب.
- تعزيز حقوق المرأة السياسية.
- إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة التي ألغيت في ٧ أيار / مايو ٢٠٠٤.
- ضمان حرية الصحافة، وتخفيف القيود على حق الإضراب^(٣٦).

هذا بخلاف العديد من التعديلات على قانون العقوبات التركي؛ منها على سبيل المثال، المادة (٣٠١) المتعلقة بإهانة الهوية التركية، والتي بسببها جرى الكثير من المحاكمات غير العادلة، وتعديل قانون مكافحة الإرهاب، وذلك لتقليص الحيّز الذي ينطبق عليه تعريف الدعاية الإرهابية بما يتفق مع مطالب الاتحاد الأوروبي الداعية إلى تعزيز حرية التعبير^(٣٧).

وفي أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ أطلقت الحكومة التركية حزمة من الإصلاحات تعزز الحريات المدنية وحقوق الإنسان في البلاد، وذلك بتشديد عقوبة جريمة التمييز والكرهية وعقوبة من يتدخلون في حياة الآخرين ومعتقداتهم من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، والسماح للمدارس الخاصة بالتدريس بلهجات غير تركية.

٢٦ معمر خولي، "الإصلاح الداخلي في تركيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ص ٢٦.

٢٧ "تركيا تقر تعديلا على قانون الارهاب"، رويترز، ٢٠١٣/٤/١٢، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE9B24BM20130412>

التي ساعدتها في إضفاء الشرعية القانونية وتقديم التبريرات المتعلقة بالأمن ومكافحة الإرهاب^(٣٨).

وفي عام ٢٠٠١، أجرت حكومة بولنت أجاويد^(٣٩) حزمة إصلاحات شملت ما يقارب الـ (٣٧) مادة، تضمنت العديد من المواد التي لها علاقة بتوسيع الحريات المدنية، وذلك بهدف حلحلة المسار الديمقراطي ليتماشى مع معايير "كوبنهاغن" الأوروبية.

فكان تعديل المادة (١٣) التي وسّعت نطاق الحقوق والحريات، بحيث لم يعد من الممكن تقييد الحقوق والحريات إلا وفقاً للدواعي المذكورة في مواد الدستور ذات الصلة، والمادة (١٤) التي مهّدت بتعديلها الطريق نحو ضمان حماية أفضل للأفراد في مواجهة الدولة، والمادة (١٩) التي خفضت بتعديلها مدة الحبس الاحتياطي من ١٥ يوماً إلى أربعة أيام، وذلك في حالة الجرائم التي ترتكب جماعياً، وكذلك المواد (٢٠، ٢١، ٢٢) على التوالي، أعادت ترتيب الأسس المحددة لتقييد الحقوق، والمادة (٢٦) المتعلقة بحرية الرأي والتعبير ونشر الأفكار، حُذفت منها عبارة "لا تصدر مطبوعات بصيغة لغوية محظورة بموجب القانون"^(٤٠).

ومنذ ٢٠٠٢، تبنّت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، سياسات يراها البعض ترويقية، هدفها الأساس هو الاتحاد الأوروبي، وليس إيماناً منها بقيمة الحريات، وذلك على الرغم ممّا تضمنته هذه السياسات من تعديلات ظنّ الكثيرون استحالة تمريرها.

فقد عمدت حكومة العدالة والتنمية إلى إلغاء حالة الطوارئ التي كانت مفروضة منذ عام ١٩٨٧ في إحدى عشرة محافظة من المحافظات ذات الأغلبية الكردية جنوب شرق البلاد^(٤١)، كما نجحت في رفع الحظر عن الحجاب في المؤسسات الحكومية باستثناء مؤسستي القضاء والجيش، إذ لم يكن مسموحاً للنساء ارتداء الحجاب الإسلامي في الجامعات أو المؤسسات الحكومية. وجرى السماح للأقليات غير التركية لا سيّما الكردية بتعلّم لغتها، وفتح قنوات تلفزيونية خاصة بها تبتّ محتواها باللغة الكردية، فضلاً عن إصدار قوانين العفو عن الأكراد التائبين، وتشديد العقوبات على من قاموا بالتعذيب في السجون.

٢٢ اردم توركوزو وحسنو أوندول، دراسة إقليمية حول حرية التجمع في المنطقة الأوروبية المتوسطية (كوبنهاغن): الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الإنسان، ٢٠١٣، ص ١٢٩.

٢٣ مصطفى بولنت أجاويد، تولى رئاسة وزراء تركيا عدة مرات، كان آخرها من ١٩٩٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٢٤ توركوزو وأوندول، ص ٨، ٩.

٢٥ الشرق الأوسط، العدد (٨٧٦٨)، ٢٠٠٢/١١/٣٠.

بيد أن الانتقال من حيّز النصوص إلى التطبيق على أرض الواقع ظلّ محلّ شكوك في الماضي والحاضر وربما المستقبل؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر القانون المتعلق بالأحزاب السياسية الذي جاء عقب انقلاب ١٩٨٠ صيغ بعبارات مبهمّة؛ إذ مُنحت بمقتضاه السلطة القضائية سلطات تقديرية واسعة في تفسيرها^(٣٠). وعلى أثر ذلك استُخدمت المحكمة الدستورية العليا حينها سيقاً مُسلطاً على رقاب الجميع سواء كانت أحزاباً سياسية بحلّها أو قيادات سياسية بعزلها.

هذا بخلاف ما عُرف وقتها بنظام أخذ إذن مجلس الأمن القومي؛ بحيث يتوقف عمل الأحزاب ومشاركتها في العملية الانتخابية إلى حين سماح مجلس الأمن الذي أعطى الإذن بتأسيس الأحزاب السياسية الجديدة، انطلاقاً من يوم ١٥ أيار / مايو عام ١٩٨٣. وأغلق حزب تركيا الكبيرة الذي كان يدعمه سليمان دميريل وأنصاره، وذلك رسمياً طبقاً لقرار رقم ٧٩. ولم يسمح المجلس أيضاً لحزب الرفاه الذي أنشئ عام ١٩٨٣ امتداداً لحزب السلامة، بخوض انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣؛ وذلك باعتراضه على سبعة وعشرين عضواً من مؤسسي الحزب حتى لا يصل عدد المؤسسين إلى الحدّ الكافي، ومن هنا لا يمكنه خوض الانتخابات^(٣١). ومن خلال الوقائع السابقة الذكر، يتضح أنّ الفصل بين السلطات في تركيا إبان فترة انقلاب ١٩٨٠، كان يشوبه خللٌ واضح في عملية التطبيق، وذلك على الرغم من الورود النصي في وثيقة الدستور، ومع أنّ حكومة بولنت أجاويد حاولت التخفيف نوعاً ما من وطأة الخلل في تطبيق الفصل بين السلطات، والحدّ من هيمنة السلطة التنفيذية المستترة أي سلطة العسكرين، والهيئة القضائية العليا أيضاً، فإنّ التعديلات جاءت محدودة ومتعلقة أكثر بالحريات والنظام السياسي كما أوضحنا سلفاً، وذلك دون الوصول إلى فصل موضوعي بين السلطات.

ومع مجيء حكومة العدالة والتنمية، كان السعي واضحاً نحو الحد من نفوذ الهيئة القضائية بمحاكمها العليا التي تنصّب نفسها وصياً على القيم العلمانية بوصفها جوهر النظام السياسي. ولكن، اصطدمت مساعي الحكومة مع أحكام المحكمة الدستورية العليا، لا سيّما بشأن حزمة الإصلاحات التي قام البرلمان بتمريرها عام ٢٠١٠؛ إذ رفضت المحكمة اقتراحاً بتقليص صلاحيات الهيئات القضائية العليا، ولكنّها وافقت على بعض التعديلات، منها: ما ضمن الاستقلال

إلى جانب أنّها أعطت مساحات واسعة من الحريات لم تتحقق منذ انقلاب ١٩٨٠، يبدو من خلال التعديلات أعلاه، أنّها جاءت مشوبة أولاً، بحذر التنفيذ، وذلك ربما لما واجهته الدولة التركية حتى عام ٢٠٠٨ من إرهاب في جنوب شرق البلاد، مما استدعى التحرك بحذر في ملف الحريات المدنية، وذلك على الرغم من أنّ إطلاق الحريات أمر غير مرهون أو مشروط بمواجهة الدولة للإرهاب من عدمها. وثانياً، أنّ ذلك الاتساع التدريجي في مجال الحريات على مدار أكثر من عشر سنوات، لم يكن منحة من الحاكم، وإنّما وفقاً لتعديلات دستورية وأخرى قانونية رسخت قاعدة وجودها في الفضاء السياسي التركي.

معيّار الفصل بين السلطات

يعدّ مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) بمنزلة المدخل الحيوي لتحديد نوع النظام السياسي القائم، وينطلق ذلك المبدأ في الأساس من باب توزيع السلطات وعدم تركيزها في يد سلطة واحدة، بل توزيعها على عدة هيئات أو مؤسسات كلّ وفقاً لاختصاصاته؛ فالتشريع تختص به السلطة التشريعية دون غيرها، بينما تختص السلطة التنفيذية بتنفيذ القانون، وتقوم السلطة القضائية بتطبيق ذلك القانون.

هكذا يُشكّل مبدأ الفصل بين السلطات حجر الزاوية والأساس الذي تقوم عليه النظم الديمقراطية؛ إذ يؤدي حدوث أيّ خلل في واقعية تحقيق الفصل بين السلطات، بأن تفرض أو تُسيطر مثلاً إحدى هذه السلطات على الأخرى، إلى انتقاص كبير في العملية الديمقراطية.

وغالباً ما تأتي الدساتير بمواد أو نصوص مكتوبة تُرسخ نصّاً للفصل بين السلطات؛ فالدستور التركي الذي أقر عام ١٩٨٢ ثالث دستور منذ تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣^(٣٢)، اعتمد تركيا بمنزلة دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية تخضع لحكم القانون الذي يعتمد مبدأ الفصل بين السلطات؛ إذ تناط السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية التركية الكبرى نيابة عن الأمة التركية (المادة ٧)، وتناط السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (المادة ٨)، وتمارس السلطة القضائية عن طريق محاكم مستقلة نيابة عن الأمة التركية (المادة ٩)^(٣٣).

٣٠ بينار أيدنلي، "رئيس الوزراء التركي يحذر القضاء من مهاجمة الإصلاحات"، رويترز، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/newsOne>

٣١ محمد نور الدين، تركيا في زمن المتحول (بيروت: دار رياض الرئيس، ١٩٩٦)، ص ٦٣.

٣٢ كانت الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا قد اعتمدت في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٢٤ دستور عام ١٩٢٤ الذي حدد السيادة الوطنية وسيادة الدستور والعلمانية أساساً للجمهورية.

٣٣ أماني فهمي وآخرون، "دستور تركيا"، في: دساتير العالم، ط ١ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١)، ص ١٢.

ذلك الوضوح أخيراً عندما جرت التعديلات على هيكلية المجلس الأعلى للقضاء ومنح صلاحيات أوسع لوزير العدل. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكن رؤية ما جرى كما يراه العدالة والتنمية وكثير ممن يحفظون استخدام مخالف الديمقراطية للدفاع عنها، على أنه المعركة الثانية التي يخوضها العدالة والتنمية لترسيخ الديمقراطية في البلاد، وذلك بعدما حالفه الحظ في معركته الأولى التي استمرت سنوات مع العسكريين. ولكن نظراً لكون الخصم الحالي هو السلطة القضائية وهي بخلاف العسكريين من حيث أنها سلطة أكثر شرعية، مما يُنبئ بمعركة ربما أكثر شراسة؛ إذ لن ينظر إليها على أنها محاولات إصلاح بقدر ما هي محاولات لسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.

معيار السيطرة المدنية على العسكريين

عاشت الجمهورية التركية على مدار عقود متتالية، جواً مليئاً بالانقلابات والدسائس العسكرية في الفضاء السياسي، والتي بدورها أثرت سلبياً، بإطالة أمد عملية التحوّل الديمقراطي في البلاد؛ ففي عام ١٩٦٠، قاد رئيس الأركان جمال كورسل أول انقلاب عسكري ضد الحكومة المنتخبة آنذاك، والتي كان يقودها عدنان مندريس، وفي عام ١٩٦٣ قام الكولونيل طلعت أيديمر بمحاولة انقلابية فاشلة، أدت إلى إعدامه ١٩٦٤^(٣٤). وفي عام ١٩٧١، حصل انقلاب (المذكورة). ووقع عام ١٩٨٠ الانقلاب الدموي لكنعان إيفيرين الذي جاء بدستور مَقْوُض القيم الديمقراطية ومُرسخ الوجود العسكري في السياسة.

وفي عام ١٩٩٣، حدثت سلسلة وفيات أثارت حولها العديد من الشبهات؛ فقد اتُّهم فيها أفراد من الجيش؛ ك وفاة الرئيس تورغوت أوزال وعدد من الشخصيات التي دعمت مساعيه للسلام مع حزب العمال الكردستاني.

كما شهد عام ١٩٩٧، وتحديداً في ٢٨ شباط / فبراير ما سُمي بانقلاب "ما بعد الحداثة"، ضد حكومة نجم الدين أربكان ذي التوجهات الإسلامية، وذلك بإجباره هو وحكومته على الاستقالة، علاوةً على أن هناك اتهامات بمحاولات انقلابية ضد حكومة العدالة والتنمية الحالية، عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩.

وقد صاحبت هذه الانقلابات، وبخاصة الواقعة مع بدايات الستينيات والثمانينيات، وثائق دستورية وقانونية، أدت إلى استتفحال وجود

المادي للمجلس الأعلى للقضاء، وإنشاء لجان داخلية تمكّنه من العمل في مساحات أكثر اتساعاً.

وعلى الرغم من المحاولات التي يسميها العدالة والتنمية إصلاحاً يُرسخ به مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك بإصراره على اتخاذ خطوات تُقلص نفوذ المؤسسة القضائية، بعدما حقق نجاحاً نسبياً في ما يتعلق بالحدّ من النفوذ العسكري، وهو ما سنتناوله لاحقاً، فإنّ خطواته جاءت مصحوبة بتجاوزات أحياناً، بل وبخطوات إلى الوراء أحياناً أخرى^(٣٥)؛ ففي شباط / فبراير ٢٠١٤ مرر البرلمان التركي تعديلاً على قانون مثير للجدل يعطي الحكومة مزيداً من النفوذ على جهاز القضاء وتعيين أعضاء مجلس القضاء الأعلى؛ إذ تسعى الحكومة على ما يبدو من خلال هذه الإجراءات الجديدة إلى وضع المجلس الأعلى للقضاء وعناصر الادعاء العام تحت سيطرة وزارة العدل.

وبناءً على هذه التعديلات، انتهالت الاتهامات بأنّ حكومة العدالة والتنمية تُحدث إخلافاً كبيراً بمبدأ الفصل بين السلطات لمصلحتها، فقد اشتد الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والحكومة التركية بخصوص قضية الفصل بين السلطات، وباتت الموضوع الأكثر إثارةً في تركيا، وبخاصة وأنها مررت عقب قضية الفساد الكبرى في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣؛ إذ طالب رئيس الاتحاد الأوروبي، هيرمانفانومبوي الحكومة التركية، بالعمل على تمكين القضاء التركي من العمل "من دون تمييز ولا محاباة وبشكل شفاف ومن دون تحيز". كما أبدى رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو، قلقه إزاء تأثير الحكومة في القضاء التركي^(٣٦).

”

يبدو واضحاً أن السلطة التنفيذية في تركيا، المتجسدة الآن في حكومة العدالة والتنمية، والرئيس أردوغان الذي يجلس في سدة الحكم بانتخابات شعبية، يريدان السيطرة على السلطة القضائية

“

يبدو واضحاً أنّ السلطة التنفيذية في تركيا، المتجسدة الآن في حكومة العدالة والتنمية، والرئيس أردوغان الذي يجلس في سدة الحكم بانتخابات شعبية، يريدان السيطرة على السلطة القضائية. وقد ازداد

٣٢ محمد نور الدين، "تقية" أردوغان والفصل بين السلطات"، السفير، ٢٠١٢/١٢/٢١.

٣٣ إيمان بونينو، "المفوضة الأوروبية ووزيرة خارجية إيطالية سابقاً: إنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.. طريق طويل ووعر"، وكالة إنتربريس سيرفيس، على الرابط:

<http://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=3192>

٣٤ طارق محمد نور، "الانقلابات العسكرية.. التجربة التركية"، شبكة الشروق، ٢٠٠٩/١٢/٢٤، على الرابط:

<http://goo.gl/yizqth>

وقد شهدت السنوات الأخيرة في تركيا جهودًا مهمة في ما يتعلق بإحكام سيطرة المدنيين على العسكريين؛ فالمادة (٣٥) السابقة الذكر قد أعاد البرلمان صوغها في تموز / يوليو ٢٠١٣ لتحذ من مجال تدخل القوات المسلحة في الحياة السياسية؛ إذ حددت دورها بـ"الدفاع عن المواطنين الأتراك ضد التهديدات والمخاطر المقبلة من الخارج"، والردع الفاعل، والمشاركة في العمليات الخارجية التي يقرها البرلمان، وذلك بدلًا من "صيانة الجمهورية التركية وحمايتها"^(٣٨).

”

شهدت السنوات الأخيرة في تركيا جهودًا مهمة في ما يتعلق بإحكام سيطرة المدنيين على العسكريين

”

حقيقة، فإن بدايات السيطرة المدنية على العسكريين ترجع إلى حكومة بولنت أجاويد، وحزمة الإصلاحات التي أقرتها، والتي كان على رأسها تعديل المادة (١١٨)، لتحذ من التكوين العسكري لمجلس الأمن القومي، وذلك بزيادة عدد أعضاء المجلس؛ بحيث جرى إدراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء. وهي إضافة رحجت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس من الناحية العددية. كما شملت التعديلات طبيعة قرارات مجلس الأمن الوطني؛ فجرى إلغاء نص "يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الأولى"، وتحوّل إلى "يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات مجلس الأمن الوطني"^(٣٩).

وما إن حلّ عام ٢٠٠٢ بتولّي حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية سدة الحكم، توالى دفعات الإصلاح، فكانت دفعة إصلاحات حيزران / يونيو ٢٠٠٣ التي جاءت استكمالاً لما بدأته حكومة أجاويد، بوضع حدٍ لتدخلات المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي؛ فجرى تعديل المادة (٤) من قانون مجلس الأمن القومي، والتي كانت تُكلّف المجلس وأمانته العامة مهام المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، ومتابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقًا من أنّ المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتورية.

العسكريين في الحياة السياسية التركية؛ ففي أعقاب انقلاب ١٩٦٠ جاء قانون عمل الجيش بخاصة في مادته الـ(٣٥) منه ليضع إطارًا قانونيًا يزيد إحكام القبضة العسكرية على الحياة السياسية، وذلك بأن أعطى القانون القوات المسلحة الحق في التدخل لاستلام السلطة في حال وجدت الجمهورية والديمقراطية معرضتين للخطر^(٤٠).

فيما يُعدّ انقلاب ١٩٨٠ إلى جانب ما أهدره من دماء تركية قُدرت بالآلاف، وكذلك تعزيزه مكانة الجيش وتأثيره في الدستور، المؤسس لما يُعرف بالديمقراطية الموجهة، بوصفها شكلًا جديدًا من أشكال الديمقراطية يعمل فيها الجيش بوصفه حاكمًا غير منتخب، وذلك بتحديد قواعد اللعبة السياسية من وراء ستار^(٤١).

فكان تعديل المادة (١١٨) من دستور ١٩٦١، بأن زاد عدد الأعضاء العسكريين في مجلس الأمن القومي (مجلس كان قد تشكّل في دستور ١٩٦١، ويتألف من عسكريين ومدنيين). وجرى تغيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء إلى قرارات يُعلن بها مجلس الوزراء، وبذلك احتفظ لنفسه بسلطة الاعتراض دون إبداء الأسباب. وعلى الرغم من أنّ هذا المجلس هو من الناحية الرسمية هيئة استشارية، لم يحدث أن اتخذت الحكومة قرارًا يتناقض مع قراره^(٤٢).

فضلاً عن مواد قانونية أخرى رسّخت الوجود العسكري في السياسة؛ فجاءت المادة (٤) من قانون مجلس الأمن القومي، لتمنح المجلس وأمانته العامة مهام رقابية وتقييمية لكل كيانات القوى الوطنية. وأوجبت المادة (١٥) أن يكون الأمين العام للمجلس عسكريًا برتبة فريق، علاوةً على المواد (٩، و١٤، و١٩) التي منحت الأمانة العامة للمجلس الحق في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها، والمادة (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي أعفت الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، وأخيرًا المادة (١٢٥) من الدستور التي أعطت المؤسسة العسكرية دون غيرها أحقية فصل كوادرها، وعدم جواز الطعن على قراراتها أمام القضاء المدني.

٣٥ محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨).

٣٦ لوريل إي ميلر وجيفري ماريتيني، "التحول الديمقراطي في العالم العربي .. توقعات ودروس مستفادة من حول العالم"، مؤسسة راند، ٢٠١٣، ص ١٢.

٣٧ معتز محمد سلامة، "الجيش والسياسة في تركيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، ١٩٩٨، ص ١٢٤.

٣٨ "برلمان تركيا يحد من نفوذ الجيش"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٧/١٨.

٣٩ طارق عبد الجليل، "الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها"، مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٢/١٠/١٦.

ضد العسكريين؛ إذ ارتفعت نسبة التأييد الشعبي للحزب من ٣٤٪ عام ٢٠٠٢ إلى قرابة الـ٤٧٪ في الانتخابات النيابية، ومن ثمّ انتخاب غول لرئاسة الجمهورية.

وبكّل التعديلات والإجراءات أعلاه، يمكن القول إنّ الدولة التركية قد حققت قفزات مهمة إلى الأمام، إلى أن أصبحت العلاقات المدنية العسكرية تتقارب مع المعايير السائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي^(٤٢). وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن الجزم بأنّ التدخّل العسكري في الحياة المدنية قد ولى، فإنّ خطر الانقلابات العسكرية يظل قائماً إلى حين تحقيق أمرين: أولهما داخلي يتعلق بتحقيق عدة أمور على رأسها الدستور الجديد، يليه ترسيخ عقيدة حماية الحدود والدفاع عن الوطن بأدمغة العسكريين الجدد. وثانيهما، خارجي يتعلق باستمرار القبول الغربي ببقاء العدالة والتنمية على رأس السلطة.

معيّار الثقافة الديمقراطية المجتمعية

لا شكّ في أنّ الحكم على بلادٍ ما بأنّها ديمقراطية أو في سبيلها للترسيخ الديمقراطي، ليس بالأمر اليسير، فإلى جانب ضرورة توافر المبادئ السابقة (الحقوق السياسية، والحريات المدنية، والفصل بين السلطات، والسيطرة المدنية على العسكريين)، يجيء مبدأ الثقافة المجتمعية بالديمقراطية، ليكمل منظومة الحكم الصحيح على أنّ بلاداً ما في طريقها للديمقراطية من عدمها.

وتعني الثقافة المجتمعية بالديمقراطية، أن يكون لدى الأفراد إيماناً حقيقياً بقيم الديمقراطية، وإدراكاً لأهميتها دون غيرها في تسيير الحياة السياسية؛ وهو ما يؤكده خوان لينز بقوله: "تتعلم الديمقراطية عندما تؤمن أغلبية كبيرة من المواطنين بأنّ إجراءات ومؤسسات الديمقراطية هي الوسيلة المثلّية لتسيير الحياة العامة".

ومن منطلق أنّ الثقافة الديمقراطية تنمو لدى الأفراد تدريجياً؛ وذلك عبر عوامل عدة على رأسها الاستمرارية في التطبيق المقترن باحترام نتائج إفرزاتها، فيمكن القول إنّ الأجيال الحالية من المجتمع التركي تربّت على ثقافة التعددية السياسية التي رُسخت منذ عام ١٩٤٦.

وما أفرزته هذه الثقافة من تعددية حزبية وإجراءات انتخابية نيابية وبلدية اعتاد المواطن التركي على ممارستها طوال عقود مضت، عمّقت إلى حدٍ كبير الوعي بالديمقراطية؛ فحتى الانقلابات العسكرية التي حدثت لم تكن لأجل الحكم وإثماً لأسبابٍ تتعلق في كثير منها بالمحافظة على العلمانية الأتاتوركية، مستندةً في ذلك إلى نصوص

وقد اقتصر مهمام المجلس وفقاً للتعديلات الجديدة على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها وإخبار المجلس بأرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها. وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحوّلا إلى جهاز استشاري، وفقدوا الكثير من وضعيتهما التنفيذية^(٤٠).

كما جرى تعديل المادة (١٢٥) من الدستور؛ فتضمنت التعديلات الجديدة إمكانية طعن العسكري المتظلم، من قرار مجلس الشورى العسكري، أمام القضاء المدني، وتعديل المادة (١٥)، لیتاح محاكمة العسكريين على الرأي العام، بما يعني إمكانية محاكمة قادة انقلاب ١٢ أيلول / سبتمبر عام ١٩٨٠^(٤١). فضلاً عن تعديل المادة (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات^(٤٢)، كما جرى إجراء تعديل دستوري بتاريخ ٧ أيار / مايو ٢٠٠٤ على المادة (١٣١) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم؛ إذ جرى إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وتعديل دستوري آخر في آب / أغسطس ٢٠٠٤ جرى إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وجرى إلغاء المواد (٩)، و(١٤)، و(١٩)؛ وذلك بسحب حق الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكّل درجاتها، من الأمانة العامة إلى مجلس الأمن الوطني عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضاً السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد، والسماح للعسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية، وجرى أيضاً إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية.

وفي ٢٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٧، نجح حزب العدالة والتنمية في تحدّي الجيش؛ وذلك عندما أراد عرقله وصول عبد الله غول إلى رئاسة الجمهورية، فكان الذهاب إلى انتخابات نيابية مبكرة في شهر تموز / يوليو من العام نفسه، ما انتهى إلى ردة فعل شعبية شديدة

٤٠ المرجع نفسه.

٤١ محمد فتحي، "العسكر والسياسة في تركيا ٢٠٠٣-٢٠٠٤: كيف نجح أردوغان في تقليم نفوذ العسكر؟"، ساسة بوست، ٢٩/٥/٢٠١٤، على الرابط:

<http://www.sasapost.com/how-erdogan-ended-military-role-in-politics/>

رَبْمَا تقود إلى قياس أكثر دلالة على أن المجتمع التركي يعي أهمية الديمقراطية وقدرتها على تسيير حياته العامة؛ فحجم الإقبال على الصناديق من شأنه أن يبين لنا مدى تمسك الأفراد بالديمقراطية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١ ٨٧٪، وبلغت في الانتخابات المحلية الأخيرة ٨٩٪، وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة بلغت نسبة المشاركة ٧٣,٨٪^(٤٧).

وقد يكون تراجع الإقبال على الانتخابات الرئاسية نظراً لأن اختيار المجتمع التركي رئيسه مباشرة أمر جديد، لذا من المتوقع ارتفاع نسبة المشاركة مستقبلاً.

وعلى الرغم من ذلك، جلبت الديمقراطية استقطاباً ربما يحتاج إلى مواصلة المساعي الرامية إلى إيجاد سبل لاستيعاب المصالح المتباينة، فلا تزال تركيا مقسمة بين مواطني الساحل الغربي والطبقة الوسطى الحضرية الذين يؤيدون الرؤية العلمانية للدولة، وأغلبية كبيرة في المحافظات الوسطى والشرقية والطبقة الوسطى الدنيا الحضرية الذين يؤيدون السياسات المحافظة الاجتماعية الصاعدة التي يفضلها حزب العدالة والتنمية^(٤٨).

ويبقى أن هناك نمواً ملحوظاً بشأن الثقافة الديمقراطية في المجتمع التركي، مما ينعكس إيجابياً على مدى تمسك الأتراك بحقوقهم الديمقراطية، وصعوبة التخلي عن إجراءاتها وقيمتها؛ فذلك التمسك بإجراءات الديمقراطية ومؤسساتها، قد يكون عاملاً دفاعياً ضد تحديات استمرار عملية التحول الديمقراطي أو معوقاتهما، أو أخذها في طريق بعيد عن محطة الترسخ الديمقراطي.

رصد ملامح الديكتاتورية في تركيا وتقييمها

على الرغم من كمّ الإصلاحات السياسية التي حدثت في تركيا منذ الألفية الجديدة، والتي أشرنا إليها أعلاه، وذلك في ضوء تماشيها مع معايير الاتجاه إلى الترسخ الديمقراطي، فإن وصول رئيس الوزراء السابق أردوغان في آب / أغسطس ٢٠١٤ إلى قصر الحكم وبقاء حزبه (العدالة والتنمية) لأكثر من أحد عشر عاماً متصديراً لرئاسة الحكومة التركية، أثارا تخوفاً وقلقاً مما ستسفر عنه نتائج المحطة

٤٧ علي حسين باكير، "تركيا الجديدة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها المستقبلية"، مركز الجزيرة للدراسات، (١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤).

٤٨ ميلر ومارتيني، ص ٢٨.

دستورية هي التي أبحاث للجيش التدخّل؛ في حال استشعر وجود مخاطر حقيقية على أسس الدولة العلمانية، سواء من قبيل إقحام الدين في الممارسة السياسية، أو مخاطر جادة تهدد الأمن القومي للبلاد من قبيل التمرد الكردي^(٤٩).

علاوة على ذلك، فإن الإجراء الانتخابي في تركيا تعمّق إلى مستويات أكثر اتساعاً بخلاف انتخابات البرلمان؛ ففي تركيا يجري انتخاب محافظي العواصم والمناطق، وأعضاء مجالسها المحلية في المدن، وانتخاب العمدة ومجالس الشيوخ في المناطق الريفية وحتى في المحلات التي داخل المناطق الحضرية. انعكس ذلك الاتساع إيجابياً على الثقافة المجتمعية بأهمية ممارسة الإجراء الانتخابي وثقافة الصندوق بوصفه أحد الأعمدة الرئيسة في البناء الديمقراطي.

ومع تصاعد النمو الاقتصادي التركي في العقد الأخير تقلّصت الفوارق الاقتصادية بين السكان؛ فتحوّلت البلاد، لأول مرة، إلى مجتمع تعدّد الطبقة الوسطى فيه هي الأغلبية؛ بما انعكس إيجابياً على فرص التنمية السياسية، وتتوافق هذه التطورات مع "نظرية التحديث القائلة إنّ التنمية الاقتصادية تؤدي إلى مزيد من الديمقراطية"؛ إذ تميل البلدان التي تتوسع فيها الطبقة الوسطى إلى التنوع والتعددية والحكم الديمقراطي، بما في ذلك السياسة التوافقية واحترام حقوق الأفراد والأقليات^(٥٠). وإلى جانب الدور الذي قام به الصندوق الانتخابي في تعويد المواطن التركي على ممارسة الإجراءات الديمقراطية، وازدياد فرص التنمية السياسية نتيجة لاتساع قاعدة الطبقة الوسطى، يحضر وبقوة دور المجتمع المدني في تعميق ثقافة الفرد التركي بأهمية الديمقراطية؛ فقد شرعت تركيا عام ٢٠٠٤ في إصدار عدد من التشريعات لمصلحة منظمات المجتمع المدني، من أجل زيادة فاعليته^(٥١)؛ ومنها قانون المنظمات المدنية الذي أعطى للمجتمع المدني مساحات جيدة للعمل ضمن قوالب آليات صنع القرار، علاوة على منحه حق المشاركة في اللجان البرلمانية والاعتراض على القوانين.

إضافة إلى ما سبق من دلائل على سمة وجود ثقافة مجتمعية بالديمقراطية لدى المواطن التركي، فإنّ المتابعة الدقيقة للتغيرات الكمية لمدى مشاركة المواطنين الأتراك في إجراءات الديمقراطية،

٤٤ فؤاد السعيد، "التحيزات الأيديولوجية في القراءة العربية للنموذج التركي"، مجلة شرق نامه، العدد ٧، (كانون الثاني/يناير ٢٠١١).

٤٥ عماد قدورة، "الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، ص ٥.

٤٦ عبد المعطي زكي، "دور المجتمع المدني في تركيا بين عهدين.. رؤية تحليلية"، موقع آسيا الوسطى، على الرابط:

<http://www.asiaalwsta.com/NeighboringCountriesDetails.asp?NCID=12527>

الصحافة، وذلك بسبب تدخلات مباشرة من الحكومة في شؤون أعمالها وعاملها. ومن هذه التقارير الدولية ما يلي:

- تقرير "اللجنة الدولية لحماية الصحفيين لعام ٢٠١٢" الذي أفاد بأن ستة وسبعين صحفياً خلف القضبان، وذلك حتى تاريخ ٢١ آب / أغسطس ٢٠١٢، وأن معظمهم ينتمي إلى الأقلية الكردية^(٥٢)، علماً بأن الحكومة التركية ردت بأن كل الصحفيين المذكورين اعتقلوا في ظروف جنائية لا علاقة لها بالعمل الصحفي نهائياً.

- تقرير مؤسسة "فريدم هاوس" عن حرية الصحافة في ٢٠١٣، والذي صدر في أيار / مايو عام ٢٠١٤، خفض مرتبة تركيا من فئة البلدان "الحرّة جزئياً" إلى فئة البلدان "غير الحرّة"^(٥٣).

- تقرير صدر في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ عن منظمة "هيومن رايتس ووتش"، بأن تركيا تشهد تراجعاً مقلقاً في مجال الحريات المدنية وحقوق الإنسان، متهمًا حكومة العدالة والتنمية بأنها عمدت إلى انتهاك القانون أثناء تعاملها مع المعارضة السياسية، وإخمدت الأصوات المنتقدة، واستخدام العصا الغليظة^(٥٤).

- استطلاع رأي لمؤسسة "جالوب" العالمية المتخصصة في قياس الرأي العام والحريات الصحفية، أشار إلى وجود ضغوطات تمارسها القنوات الحكومية على المؤسسات الصحفية التركية، وأن المستهدف الأول هو القطاع الخاص، وأن بعض الإعلاميين الأجانب العاملين في تركيا بدّل مكان عمله لهذه الأسباب^(٥٥).

- تقرير Reporters Without Borders "مراسلون بلا حدود" لعام ٢٠١٤، قال "إنّ في تركيا يقبع عشرات الفاعلين الإعلاميين في السجون تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، لا سيّما عندما يتعلق الأمر بتغطية القضية الكردية^(٥٦)، وقد تراجعت تركيا من المركز ٩٩ عام ٢٠٠٢ إلى المركز ١٥٤ خلال عام ٢٠١٣ بالنسبة إلى

النهائية لعملية التحوّل الديمقراطي في تركيا؛ إذ تعالت الأصوات ضجيجاً بأن تركيا تعاني ردة ديمقراطية، وأنها في الاتجاه إلى الترسخ للديكتاتورية. وقد دعم هؤلاء تخوفاتهم بحزمة من التغيرات التي طرأت على المشهد التركي في الآونة الأخيرة، بخاصة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. وتتلخص أغلب هذه التغيرات في ما بين الحريات المدنية لا سيّما حرية الصحافة والتعبير، وقضية الفصل بين السلطات. وفي ما يلي أبرز التغيرات التي أثارته فلقاً بخصوص مصير المحطة النهائية لعملية التحوّل الديمقراطي في تركيا.

تغيرات تتعلق بالحريات المدنية

كانت الحكومة التركية في ٢٨ أيار / مايو ٢٠١٣، قد أرسلت قوات الشرطة لمهاجمة المتظاهرين ضد سياساتها في "جيزي بارك" في إسطنبول، وأسفر الهجوم عن مقتل حوالي خمسة وإصابة الكثيرين، علاوةً على فصلها ٩٨١ صحفياً من عملهم، وإرغامها ٥٦ آخرين على تقديم استقالتهم، ورفعها عدداً كبيراً من الدعاوى القضائية ضد الصحفيين^(٥٦).

وفي آذار / مارس ٢٠١٤، أصدرت المحكمة قراراً بحجب موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" لانتهاكه الحرية الخاصة بناءً على شكوى من المواطنين، كما قررت محكمة الصلح والجزاء في أنقرة حجب موقع "يوتيوب". ولكنّها في نيسان / أبريل من العام نفسه رفعت قرار الحجب، واعترفت المحكمة بأنّ إغلاق "يوتيوب" هو خرق لحرية المواطنين.

وفي كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤، جرى اعتقال قرابة الثلاثين صحفياً ممن يعملون في صحيفة "زمان" المحسوبة على جماعة الخدمة التابعة إلى فتح الله غولن^(٥٧).

فضلاً عن محاولات تمرير مشروع قانون كان قد وقّعه الرئيس السابق عبد الله غول، يمنح رئيس الوزراء والوزراء صلاحيات حجب المواقع الإلكترونية بحجة حماية الأمن القومي، وذلك دون إصدار أمر من المحكمة^(٥٨).

وقد عضدت مجموعة من التقارير الدولية، اتجاه تركيا إلى الديكتاتورية، وذلك بما أظهرته من نتائج تشير إلى أنّ تركيا تشهد في الآونة الأخيرة حالة من التراجع بشأن الحريات لا سيّما حرية

٥٢ أحمد فال الدين، "تركيا.. هل أصبحت الحرية ضحية النجاح الاقتصادي؟"، مركز الدوحة لحرية الإعلام، ٢٠١٢/١١/١٩، على الرابط:

<http://www.dc4mf.org/ar/content/2788>

٥٣ چنگيز چاندار، "وزارة الخارجية الأميركية تستهجن رفض داود أوغلو التقرير عن حرية الصحافة"، المونيتور، ٢٠١٤/٥/٧.

٥٤ تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش.

٥٥ سمير صالح، "جالوب تنتقد الحريات الصحفية في تركيا"، مكة أون لاين، ٢٠١٤/٨/٢.

٥٦ مراسلون بلا حدود، "التصنيف العالمي ٢٠١٤"، على الرابط:

<https://rsf.org/index2014/ar-index2014.php>

٤٩ "فصل ٩٨١ صحفياً تركيا في ٦ أشهر"، سكاى نيوز العربية، ٢٠١٤/٧/١٥، على الرابط:

<http://www.skynewsarabia.com/web/article>

٥٠ "احتجاز صحفية يثير الجدل بشأن الحريات في تركيا"، الجزيرة نت، ٢٠١٥/١/٩، <http://www.aljazeera.net/home/print>

على الحريات الصحفية كانت اتخذتها في عام ٢٠١٣، كالتراجع في قانون الإنترنت، وحظر موقعي "تويتر" و"اليوتيوب"، وقانون يزيد من صلاحيات "وكالة الاستخبارات الوطنية".

تغيرات تتعلق بالفصل بين السلطات

أجرت حكومة العدالة والتنمية في الفترات الأخيرة مجموعة من التعديلات التي تتعلق بالهيئة العليا للقضاء، يراها كثيرون محاولة من الحكومة للسيطرة على القضاء؛ إذ كان وزير العدل ونوابه، ضمن سبعة أعضاء أصلاء، إضافةً إلى خمسة مؤقتين، يشكّلون الهيئة العليا للقضاء. ولكن، بموجب التعديل الأخير الذي جاءت به حكومة العدالة والتنمية، وصل عدد أعضاء الهيئة إلى ٣٢ عضوًا، ٢٢ منهم أصلاء، و ١٠ نواب، يحقّ لرئيس الجمهورية تعيين أربعة منهم، وبذلك ستزداد صلاحيات وزير العدل في التأثير في دور الهيئة العليا للقضاء وفعاليتها، ما يعني زيادة تأثير الحكومة بوصفها السلطة التنفيذية والمتجسدة في وزير العدل على السلطة القضائية^(٦٠).

فضلاً عن محاولات التسلل التي نجح فيها العدالة والتنمية، وذلك بفوز مرشّحه أو بالأحرى مرشحين يؤيدهم، بغالبية مقاعد المجلس الأعلى للقضاء المسؤول عن عمليات التعيين والنقل والترقي والفصل لكبار الشخصيات القضائية، "فقد أظهرت نتائج انتخابات المجلس التي أجريت في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤، فوز مؤيدي الحزب بثمانية مقاعد من أصل عشرة"، وقد أثارت هذه النتائج الشكوك لدى الكثيرين، واتهامات من المعارضة في البلاد، بأنّ الفصل بين السلطات في تركيا مهدّد أكثر من أيّ وقت مضى^(٦١)، وذلك على الرغم من أنّ اختيار هؤلاء جرى وفقاً لأسس الانتخاب الديمقراطي السليم من بين ١٤ ألف من رجال القضاء أدلوا بأصواتهم.

ولكن ما أعقب ذلك الفوز من إجراءات بإسقاط الادعاء التركي قضية الفساد التي كانت ضد ٥٣ شخصاً بينهم أبناء وزراء سابقين، ليضع بذلك نهاية لقضية لاحقت الدائرة المقربة للرئيس أردوغان^(٦٢)، وكذلك ما أوردته وكالة الأناضول للأبناء بأنّ أربعة مدّعين أتراك ريفعي المستوى حققوا في فضائح الفساد جرّث إقالتهم من مناصبهم لأسباب تأديبية، أثار القلق بأنّ الحكومة أخذت في السيطرة على السلطة القضائية.

حرية التعبير عن الرأي^(٥٧). ولكن في عام ٢٠١٥ صنّفت جمعية "مراسلون بلا حدود" بتقريرها الذي حمل عنوان "مؤشر حرية الصحافة في عام ٢٠١٥"، الدولة التركية بحسب التطورات التي شهدتها مجال الإعلام حتى شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤ في المرتبة ١٤٩ بين ١٨٠ دولة، وذلك بزيادة ١,٧١ نقطة، بعد أن كانت في المرتبة ١٥٤ في تقرير العام الماضي^(٥٨). وأوضح التقرير أنّ سبب وصول تركيا إلى هذه المرتبة هو إطلاق سراح ٤٠ صحفياً خلال عام ٢٠١٤.

• تقرير "حرية الصحفيين الأوروبي السنوي" الذي صدر في حزيران / يونيو ٢٠١٣، يقول إنّ تركيا تحوّلت إلى أكبر سجن للصحفيين؛ إذ تسجن حالياً ٦٩ صحفياً^(٥٩).

يبدو ممّا سبق، أنّ ثمة إجماعاً بأنّ تركيا تشهد تضييقاً على حرية الصحافة والتعبير، وعلى الرغم ممّا يُساق من مبررات حكومية حول خصوصية الحالة التركية، بأنّها من أكثر الدول تعرّضاً لانقلابات عسكرية مباركة من تكتلات اقتصادية نفعية، علاوةً على أنّها دولة ذات تركيبة مجتمعية معقدة بعض الشيء (٢٠٪ أكراد)، وكانت عرضة لتحديات إرهابية لأعوام مضت، فإنّ الثابت هو حدوث تراجع لحريات الصحافة والتعبير في تركيا، ما يستوجب تدارك ذلك التراجع، علماً بأنّ تركيا حققت تقدماً طفيفاً وفقاً لتقرير جمعية "مراسلون بلا حدود" لعام ٢٠١٥، كما أوضحنا أعلاه.

وعلى الرغم من ذلك، يبقى من الصعب أن يقود ذلك التضييق على الحريات الصحفية إلى القول باتجاه تركيا إلى الديكتاتورية؛ وذلك لأنّ التضييق على الحريات بخاصة الصحفية منها أمر ذو تقديرات متباينة، ويختلف قياسه من دولة إلى أخرى، ومن تقرير إلى آخر، ويرتبط أكثر بالوضع السياسي الحاصل؛ كأن يُمنع النشر في قضية ما لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وذلك لفترة زمنية معيّنة.

وعليه، فإنّ حجة ردة الديمقراطية في تركيا بناءً على ممارسات حكومية تتعلق بالتضييق على الصحافة، لا يمكن أن تكون مقياساً منهجياً أو منطقياً يمكن الارتكاز عليه بأنّ تركيا في سبيلها للترسيخ الديكتاتوري، نظراً لتأرجحها ضيقاً واتساعاً تبعاً للعوامل والمعطيات؛ فمثلاً، شهدت تركيا في عام ٢٠١٤ تراجعاً عن كثير من المواقف التي تتعلق بالتضييق

٥٧ خورشيد دلي، "تصدع بنیان حکم اردوغان"، الوحدة الإسلامية، العدد ١٤٥، (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، على الرابط:

<http://www.wahdaislamyia.org/issues/145/kdali.htm>

٥٨ مراسلون بلا حدود، "التصنيف العالمي لحرية الصحافة لسنة ٢٠١٥: حرية الإعلام عرضة للانتهاكات في كل قارات العالم"، شباط/فبراير ٢٠١٥، على الرابط:

<http://ar.rsf.org/2015/02/12/httpen-rsf-orgworld-press-freedom>

تكمّن المشكلة؛ فسبل الإصلاح التي يتبناها الحزب، والتي تظهر وكأنّها محاولة للسيطرة على القضاء حتى تجيء أحكامه بما يتماشى وسياسات الحزب الحاكم، وذلك بضخّ عناصر موالية للحكومة في المجلس الأعلى للقضاء وغيرها من المحاكم العليا في البلاد.

الخاتمة والنتائج

من خلال العرض السابق، يمكن استخلاص عدد من النتائج في ما يخصّ مصير المحطة النهائية للتحوّل الديمقراطي في تركيا، وذلك مع وصول رئيس الوزراء السابق أردوغان إلى قصر الحكم "تشنقايا" في أنقرة، واستمرار بقاء العدالة والتنمية حاكمًا.

إنّ التعددية السياسية عتيقة المنشأ والممارسة في الدولة التركية، وذلك دون المساس بمسارها لا سيّما من حيث آليات تنفيذها، أو العبث بإفرازاتها؛ وبذلك فإنّ بقاء ممارسة الإجراء الديمقراطي عبر عشرات السنين دون المساس بإفرازاته، يعضد خيارات الترخّص الديمقراطي في تركيا.

إنّ انقلابات العسكريين الأتراك لم تكن لأجل الحكم أو السلطة، وإنّما لأسبابٍ تتعلق في كثير منها بالمحافظة على العلمانية الأتاتوركية أو المحافظة على حقّهم في الوصاية على الدولة، الأمر الذي ساعد على بقاء اللعبة الديمقراطية في المدينة. وعلى الرغم من أنّها لم تكن لفتراتٍ طويلة للعبة الوحيدة، فإنّ بقاءها يصب في مصلحة خيارات الترخّص الديمقراطي.

هناك مؤمٌ ملحوظ بشأن الثقافة الديمقراطية في المجتمع التركي، مما ينعكس إيجابياً على مدى تمسك الأتراك بحقوقهم الديمقراطية، ومن هنا، صعوبة التخلّي عن إجراءاتها وقيمها؛ فذلك التمسك بإجراءات الديمقراطية ومؤسساتها، قد يكون عاملاً دفاعياً ضد أيّ تحديات من الممكن أن تعرقل استمرار عملية التحوّل الديمقراطي، أو أخذها في طريق بعيد عن محطة الترخّص الديمقراطي.

إنّ الدولة التركية حققت قفزات مهمة في ما يتعلق بسيطرة المدنيين على العسكريين، إلى أن أصبحت العلاقات المدنية العسكرية تتقارب مع المعايير السائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

إنّ الاتساع التدريجي في مجال الحريات على مدار أكثر من عشر سنوات، لم يكن منحة من الحاكم، وإنّما وفقاً لتعديلاتٍ دستورية وأخرى قانونية رسّخت قاعدة وجودها في الفضاء السياسي التركي، في حين أنّ الإجراءات السلطوية كانت بمنزلة قرارات حكومية أوقفت المحاكم كثيراً منها، وحتى مشاريع القوانين المقيضة للحريات، والتي

هذا بخلاف مجموعة من الممارسات التي لا يمكن التعويل عليها كثيراً، ولكنّها قد تعطي إشارات لما يدور برأس السلطة الحاكمة في تركيا بشأن المؤسسة القضائية، وهي كما يلي:

• تعهّد أردوغان بما يمثّله من موقع في السلطة التنفيذية، بتخليص النظام القضائي التركي من الخلايا السرطانية^(٦٣).

• حديث أردوغان، بأنّ الفصل بين السلطات يعرقل أحياناً تطوير البلاد^(٦٤).

• توجيه أردوغان انتقادات حادة للرئيس السابق للمحكمة الدستورية هاشم كيليش الذي انتشرت أنباء بانتمائه إلى جماعة فتح الله غولن، وهو ما دفع كيليش لانتقاد النهج السياسي للحكومة التركية^(٦٥). وما كانت هذه الانتقادات المتبادلة إلا بداية لاستقالة كيليش من رئاسة المحكمة الدستورية العليا وقبول المحكمة لها وبدء الدعوة لاختيار من يخلفه وفقاً للقواعد المتبعة.

• في ١٠ شباط / فبراير ٢٠١٥، جرى انتخاب رئيسي أهمّ محكمتين في البلاد يبدو أنّهما مقرّبين من الحزب الحاكم؛ إذ انتخب على رأس المحكمة الدستورية زهدي أرسلان خلفاً لكيليش، وإسماعيل رشدي جيريت رئيساً لمحكمة الاستئناف، وهو الذي تجمعه بأردوغان حادثة قديمة، إذ قضى ببراءة أردوغان من تهمة تتعلق بتذاكر المواصلات العامة الإلكترونية عندما كان رئيساً لبلدية إسطنبول عام ١٩٩٨^(٦٦).

الواضح أنّ هناك رغبات لدى العدالة والتنمية للسيطرة على السلطة القضائية. وهذه الرغبات وما يليها من محاولات، هي نتاج طبيعي لما أحدثته السلطة القضائية في السابق من تأثيرات سلبية في الحياة السياسية والحزبية في تركيا؛ إذ ينظر إليها حزب العدالة والتنمية بوصفها مؤسسة ساعدت بما تمتلكه من سلطات على توغل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وعليه، فهي مؤسسة من وجهة نظر الحزب الحاكم وقياداته تحتاج إلى مزيد من الإصلاح والهيكلية. وهنا

٦٣ الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٢/٣.

٦٤ "خلاف بين الاتحاد الأوروبي وأنقرة حول الفصل بين السلطات في تركيا"، الوسط (البحرينية)، العدد ٤١٥٤، ٢٠١٤/١/٢١.

٦٥ "تركيا..إحالة رئيس الدستورية للتقاعد لانتقاده أردوغان" العربية نت، ٢٠١٥/٢/٣، على الرابط:

<http://goo.gl/ZaIvWE>

٦٦ يوسف الشريف، "مقربون من أردوغان على رأس القضاء وقيادي في الحزب الحاكم يخشى انهياره"، الحياة (اللندنية)، ٢٠١٥/٢/١١، على الرابط:

<http://goo.gl/DnKFEH>

وأخيراً، فإنه من خلال ما قامت به الدراسة من سردٍ للعديد من مؤشرات تحقيق كلِّ من مفهوميّ الترخيص الديمقراطي والديكتاتوري ولامحهما، تبين أنّ خطوات تركيا نحو التحوّل الديمقراطي ليست بخطوات حديثة، بل بدأتها منذ قرابة السبعين عاماً، وذلك بإنهائها حكم الحزب الواحد والانتقال إلى التعددية السياسية، مروراً بسيطرة المدنيين على العسكريين، حتى أصبحت العلاقات المدنية العسكرية تتقارب مع المعايير السائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وارتفاع سقف الحريات المدنية في مناحيها المختلفة، وصولاً إلى التثقيف المجتمعي بإجراءات الديمقراطية وقيمها، الأمر الذي يُعمّق فكرة أنّ الديمقراطية هي الوسيلة المثلى لتسيير الحياة العامة، ومن الصعب على المواطنين الأتراك أو بالأحرى الأجيال التركية الحالية التنازل عن قيم الديمقراطية وإجراءاتها التي اعتادوها لسنوات طويلة.

كما أنّ استمرار حزب معيّن في سدة الحكم لأعوام طويلة ليس بالضرورة سمة من سمات الديكتاتورية، طالما أنّ استمراره في الحكومة نتاج لانتخابات ديمقراطية نزيهة، وإن وجدت بعض الإجراءات الدالّة على ممارسات سلطوية من هذه الحكومات، فما هي إلا استثناءات مرحلية ربّما تثقل كاهل المسيرة الديمقراطية، ولكنها لا تبتز سيقانها الممتدة لعشرات السنين نحو الديمقراطية.

وتبقى سبل الإصلاح التي يتبنّاها العدالة والتنمية بخاصة المتعلقة بالسلطة القضائية، في حاجة إلى إعادة صوغٍ مشفوعة بالشفافية في التعامل لتتماشى مع المعايير الديمقراطية.

تقول المعارضة بأنّ العدالة والتنمية في طريقه لتميرها، لا تزال مشاريع قوانين لم تمرّ أو بالأحرى لم تنتقل بعد إلى حيّز التنفيذ.

إنّه من الصعب أن يقود التضييق على الحريات الصحفية إلى القول باتجاه تركيا إلى الديكتاتورية، وذلك لأنّ هذا التضييق أمر ذو تقديرات متباينة، ويختلف قياسه من دولة إلى أخرى، ومن تقريرٍ إلى آخر، ويرتبط أكثر بالوضع السياسي الحاصل، كما أنّ ممارسات التضييق التي جرت في ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على الصحافة لم تكن سوى استثناءات مرحلية مرّت بها الدولة التركية.

”

من الصعب أن يقود التضييق على الحريات الصحفية إلى القول باتجاه تركيا إلى الديكتاتورية، وذلك لأنّ هذا التضييق أمر ذو تقديرات متباينة، ويختلف قياسه من دولة إلى أخرى، ومن تقريرٍ إلى آخر

”

ينظر الحزب الحاكم وقياداته إلى مؤسسة القضاء بوصفها مؤسسة تحتاج إلى مزيد من الإصلاح والهيكلية. وهنا تكمن المشكلة؛ فسيل الإصلاح التي يتبنّاها الحزب، والتي تظهر وكأنّها محاولة للسيطرة على القضاء حتى تجيء أحكامهما يتماشى وسياسات الحزب الحاكم.